جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

اعتماد الليرة التركية في الشمال السوري
المسار والأسباب والأثر

دراسة

خالد التركاوي

مركز جسور للدراسات
حزيران / يونيو 2020
www.jusoor.co

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

مؤسسة مستقلة متخصصة في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث المتعلّقة بالشأن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني في منطقة الشرق الأوسط والشأن السوري بشكل خاص، لمد جسور نحو المسؤولين وصناع القرار في كافة تخصّصات الدولة وقطاعات التنمية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المتوازنة المتعلّقة بقضايا المنطقة من خلال تزويدهم بالمعطيات والتقارير المهنيّة الواقعية الدقيقة.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات – 2020
www.jusoor.co

المحتويات

مقدمة 3
المبحث الأول: مسار الليرة السورية 5
أولاً: نشأة الليرة السورية 5
ثانياً: التحديات التي واجهت الليرة السورية قبل 2011 6
ثالثاً: الليرة السورية بعد 2011 وحتى منتصف 2020 7
المبحث الثاني: أسباب انهيار الليرة السورية: من مخزن للقيمة إلى فاقد للقيمة 9
أولاً: فشل السياسة النقدية السورية 9
ثانياً: الأسباب الهيكلية 10
ثالثاً: الأسباب الطارئة 12
المبحث الثالث: الشمال السوري: نظام متعدد العملات 13
أولاً: تداول الليرة السورية 13
ثانياً: الدولار في الشمال السوري 14
ثالثاً: الليرة التركية في الشمال السوري 15
المبحث الرابع: التحول نحو الليرة التركية: ضرورة أم خيار؟ 16
أولاً: الدعوات للتحول إلى الليرة التركية 16
ثانياً: في مواجهة دعوات التحول إلى الليرة التركية 17
ثالثاً: مناقشة دعوات الفريقين 18
المبحث الخامس: الآثار المتوقعة على الجانب الاقتصادي: كيف يمكن لأوراق جديدة أن تقلب المنطقة؟ 21
أولاً: أثر تبني الليرة التركية في الشمال على النظام السوري 21
ثانياً: الآثار الاقتصادية على الشمال السوري 22
ثالثاً: الأثر على الاقتصاد التركي 23
خلاصة وتقييم **23**
الهوامش **25**

اعتماد الليرة التركية في الشمال السوري

المسار والأسباب والأثر

خالد التركاوي

مقدمة

يعتبر تطور النقود أحد أبرز المسائل التي قدمتها الحضارة البشرية في مجال التعاملات المالية، متجنبة مشاكل عمليات المقايضة التي كانت تسبب مشاكل كبيرة. وقد طالت التطورات النقدية أشكال النقود أيضاً لدرجة أننا بدأنا نشهد تداولات بالنقود الإلكترونية التي شاعت مؤخراً؛ مصطحبة بفوائد كبيرة على مستوى توسيع النشاط التجاري.

وفي وسط هذا التوسع والتطور بدا التحكم بالنقود أحد أصعب المسائل التي تقوم بها مؤسسات إدارة النقد في الدولة، فرغم فوائدها الكثيرة فإن النقود قد تنقلب لتتسبب هي ذاتها بمشاكل تنعكس سلباً على الاقتصاد خاصة في أوقات الأزمات.

علاوة على أنها رمز للدولة فإن العملة هي مقياس ومخزن للقيمة، إضافة لكونها وسيط تبادل ومعيار يتم به تقدير التعاملات المستقبلية، لذا فإن أحد أبرز عناصر القوة في العملة هي أن تتمتع بالاستقرار النسبي من أجل أن يستطيع الناس حفظ ثرواتهم والقيام بتعاملاتهم الفورية والمستقبلية بواسطتها، لذا فإن التقلبات الكبيرة في قيمة العملة تتسبب في إرباك للنشاط الاقتصادي وتضعف الثقة بها، لذا تلجأ بعض الدول لتثبيت قيمة عملتها مقابل العملات الأخرى كما في حالة عدد من دول الخليج التي تثبت قيم عملها المحلية مقابل الدولار.

وتستخدم الدولة مسألة تثبيت قيمة العملة مقابل عملات مستقرة من أجل الحفاظ على أسعار السلع والخدمات وتنشيط التجارة وجذب استثمارات من الخارج، فيما تترك معظم الدول عملتها حرة تخضع لظروف العرض والطلب، ضاربة بحجج تثبيت سعر العملة عرض الحائط، ومؤكدة أن الفوائد المتحصلة من عملية التعويم ستدفع الاقتصاد للتقدم وسيضمن حرية التجارة مما سيحسن من حياة الناس، في الحالتين يتفق الجميع على أن التقلبات الشديدة في السعر هي أمر غير محمود وله أثار خطيرة.

عندما تتقلب أسعار العملة المحلية بشكل كبير فإنها تجلب معها مشاكل تؤثر في وظائف هذه العملة الرئيسية كمسألة قياس القيم وحفظها لذا فإن المتعاملين يلجؤون لاستخدام عملات أخرى بشكل مؤقت ريثما تستقر هذه العملة أو يحجمون على القيام بعمليات تجارية كبيرة منتظرين استقرارها.

وربما يشكل لبنان أحد أقرب الأمثلة على عدم الاستقرار في سعر العملة المحلية نظراً لما للبنان وسورية من تاريخ نقدي مشترك، فمع بدء الحرب في لبنان خلال فترة الثمانينات ومن ثم تطور الصراع في التسعينيات،

شهدت الليرة اللبنانية تقلبات كبيرة في سعر الصرف، علاوة على انخفاض سعرها بشكل كبير، مما جعل معظم اللبنانيين يقومون بتعاملاتهم الرئيسية بالدولار الأمريكي، خاصة تلك التي تتعلق بقيم مرتفعة، وبقيت الليرة تكافح دون أن تحوز على ثقة جميع اللبنانيين رغم تحسن أدائها في النصف الثاني من التسعينات ومطلع الألفية.

ومع الانفتاح على العالم بشكل أكبر في سورية؛ وضعف مركزية الدولة بعد 2011، أصبح التداول بالعملات الأجنبية أكثر حضوراً على مستوى التعاملات الداخلية، فشهد الدولار حضوراً كبيراً خاصة في المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام السوري.

هذا التعامل وإن كان مدفوعاً بانفتاح أكبر على عملات أجنبية إلا أنه ضغط في نفس اتجاه انخفاض سعر الليرة التي فقدت أكثر من خمسين ضعفاً من قيمتها خلال السنوات السابقة، وأصبحت تقلباتها مرتفعة وشبه يومية، فما إن تستقر بضعة أسابيع حتى تعاود تحويل مسارها من جديد مما جعل شكوك السوريين نحو إمكانية الاعتماد عليها متزايدة.

انطلقت بعض الدعوات نحو التخلي عن الليرة السورية في أكثر من مناسبة، وارتكز أصحاب هذه الدعوات إلى حجة عدم الاستقرار، علاوة على أن المستفيد الرئيسي من توسع التعامل بها هو نظام الأسد، حيث يحكم عبرها سيطرته ويثبت شرعيته.

لكن أصحاب تلك الدعوات لم يتمكنوا من تحديد البديل المناسب، والكيفية التي يمكن فيها الانتقال من الليرة السورية من الناحية العملية، أي كيفية التعامل مع التحديات التي تكتنف عملية الانتقال هذه.

كما ساهم الانقطاع الجزئي بين مناطق سيطرة المعارضة ومناطق سيطرة النظام بتعزيز هذا الرأي، وفي حالة الشمال السوري القريب جغرافياً من تركيا والذي أخذ يتعامل مع مدنها وقراها القريبة تجارياً، كان هناك عناصر معززة لمثل هذا التحول عن الليرة السورية، علاوة عن الجغرافيا والتجارة؛ فإن نظام الحوكمة الذي اعتمد على وجود مجالس محلية ومؤسسات رسمية على الطرف السوري مرتبطة بمثيلاتها على الطرف التركي وتتلقى رواتباً منها بالليرة التركية، ساهم بتعزيز التخلي عن الليرة السورية وتأكيد دعوات التخلي عن الليرة السورية لصالح التركية.

على جانب آخر، كان هناك معارضون كثر لمثل هذا التخلي، من أسباب مصلحية بحتة، وهو ما ستعرضه هذه الدراسة، إلى أولئك المدافعين عن رمزية "الليرة" باعتبارها أحد عوامل الوحدة السورية، أو أولئك الذين يرون أن مثل هذا التخلي سيضر بالاقتصادات المحلية والاقتصاد الوطني على حد سواء.

وتحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسباب التي دعت لانهيار سعر الليرة السورية إلى هذا المستوى، وتناقش حجج الطرفين، فتسلط الضوء على الإيجابيات والسلبيات لعملية التحول من الليرة السورية إلى التداول بالليرة التركية في الشمال السوري، وكيف سيكون انعكاس ذلك على واقع ومستقبل المنطقة والاقتصاد الوطني ومختلف الفاعلين في سورية ومحيطها.

كما تبحث هذه الدراسة في انعكاسات هذا التحول على مختلف الأطراف بما فيها تركيا نفسها، وإمكانية تطبيق هذه التجربة من الناحية التقنية وماهي العوائق التي يتوقع أن تقف أمامها.

المبحث الأول: مسار الليرة السورية

أولاً: نشأة الليرة السورية

كانت سورية في مرحلة الحرب العالمية الثانية تابعة للانتداب الفرنسي سياسياً واقتصادياً، ولكن السيطرة النقدية الفرنسية سبقت السيطرة العسكرية، حيث تأسس البنك العثماني عام 1856 برأس مال بريطاني خالص، ثم انضمت له فرنسا بشراكة مع بريطانيا لتتملك فرنسا الحصة الأكبر (79%)، وأصبح اسمه "البنك الامبراطوري العثماني"، وكانت إدارته فرنسية بريطانية خالصة ولا دخل للعثمانيين به، بل إن البنك تحوّل إلى أحد أهم المقرضين للدولة العثمانية. وكان مقر البنك الرئيسي في اسطنبول وفروعه في حمص واسكندرون واللاذقية ودمشق وبيروت والقدس وغيرها[1]، وكان للبنك سلطة إصدار النقود، إضافة لاحتكار الذهب.

ثم ورث "بنك سورية الجديد" عن البنك الامبراطوري العثماني جميع فروعه في سورية ولبنان، وأصبح مقره الرئيسي في باريس وبإدارة المؤسسة المالية الفرنسية دون أي مشاركة للإنجليز، ولم يكن في سورية ولبنان في ذلك الوقت سوى "البنك الزراعي العثماني" (زراعات بنكسي) الذي يتملك أراضٍ زراعية، ويُقدّم خدمات في هذا الجانب، ولكن خدماته ورأس ماله تتسم بالضعف نسبياً، مما أدى لاستفادة المصارف الفرنسية من هذا الفراغ، فبعد دخول الفرنسيين إلى المنطقة بعامين كان هناك خمسة مصارف فرنسية عاملة، إضافة لبنك دوروما الإيطالي والانجلوبالستاين بنك (البريطاني الفلسطيني)، حيث كان لهما فروع في بيروت.

تملّكت هذه البنوك معظم البنى التحتية السورية كالسكك الحديدية والمطاحن والخطوط الكهربائية والشركات الصناعية الكبرى، وكان "بنك سوريا" هو الأكثر نفوذاً[2]، حيث كان المسؤول عن إصدار العملة الجديدة للبلاد المسماة "الليرة السورية"؛ والتي لم تكن معروفة في الوقت السابق.

شهد عام 1924 تعديلات على المصرف المصدر، حيث تمت تسميته "بنك سورية ولبنان الكبير"، وكان يُصدر عملة واحدة مشتركة للبلدين، حيث بدأت العملة معدنية ثم أصدر في 1925 عملة ورقية مرتبطة بالفرنك الفرنسي، كُتب عليها أن مصرف فرنسا يتعهد مقابلها بدفع عشرين فرنكاً فرنسياً[3].

ومع خروج الفرنسيين عام 1948 انفكت الليرة اللبنانية عن السورية، وأصبح لكل منهما إصداره الخاص[4]، وأصبحت الليرة اللبنانية قائمة بحد ذاتها.

رغم أن الليرة السورية أصبحت هي العملة الرسمية للبلاد، إلا أن السكان وخاصة التجار منهم حافظوا على تداول "العصملية" الذهبية التي كانت أكثر استقراراً كونها مقيمة بالذهب، كما أن قيمة الليرة نفسها كانت قد تعرضت لهزات عنيفة في عام 1926 وما بعده؛ نتيجة للحروب التي تشنها فرنسا والتوسع النقدي بالصرف على القوات العاملة حول العالم، مما جعل فرنسا تسحب نصف الليرات من التداول في سبيل تخفيض المعروض النقدي وبالتالي الحفاظ على قيمة الليرة السورية.

في عام 1941 أصبحت الليرة السورية مرتبطة فعلياً بالجنيه الإسترليني، على خلفية اتفاق بين حكومة فرنسا وحكومة إنجلترا وكان كل جنيه يعادل 8.83 ليرة[5]، ولكن الاتفاقية لم تدم لوقت طويل، حيث عاد ربط الليرة بالفرنك الفرنسي. لقد كانت مسألة تحرير الليرة السورية من الإدارة الفرنسية وفكها عن الفرنك الفرنسي مسألة عالية الأهمية لضمان الاستقلال السياسي المنشود[6].

في أواخر 1947، دخلت سورية في مفاوضات لربط الليرة بالدولار والذهب (بموجب اتفاقية بريتون وودوز وقيام اتفاقية صندوق النقد الدولي التي أصبحت عضواً فيه)[7]، حيث تم تحديد سعر الليرة بواقع 2.2 ليرة لكل دولار أميركي، وكان هذا هو السعر الرسمي إضافة لسعر أخر سائد في السوق، هو 3.65 ليرة لكل دولار. وهنا نلاحظ أن سورية دخلت للمرة الأولى في مرحلة سعر صرف متعدد.

في عام 1950 صدر قانون النقد السوري ليعزز استقلالية الليرة السورية، وبموجبه تم تأسيس مؤسسة مستقلة لإصدار النقد السوري، وبعدها بعدة سنوات (1953) تم إحداث مصرف سورية المركزي الذي تولى المهمة بشكل رئيسي، وبدأت بعدها تباعاً نشأة النظام المصرفي السوري والاعتماد أكثر على الليرة السورية الحالية في المعاملات التجارية.

ثانياً: التحديات التي واجهت الليرة السورية قبل 2011

ظل سعر الليرة السورية مقابل الدولار مستقراً نسبياً في مرحلة ما بعد ربطه بالدولار، وساند ذلك بناء الاقتصاد السوري والدور التنظيمي الذي لعبته المؤسسات السورية الناشئة، ففي عام 1946 صدر قانون العمل الذي بقي معمولاً به لفترة طويلة ونظم العلاقة بين العامل والمالك، وثابرت المؤسسات والشركات الصناعية السورية بإثبات حضورها على المستوى الإقليمي.

وعلى الرغم من أن فترة 1949-1950 كانت فترة انقلابات عسكرية متوالية شهدت خلالها البلاد أربع انقلابات عسكرية، إلا أن شبكة الإنتاج والمعامل لم تتأثر، ولم تكن فترة الخمسينيات فترة مستقرة حيث شهدت انقلابات وحكومات متعاقبة وتوتراً مع تركيا في عام 1955 على خلفية لقاء لبحث اتفاقية دفاع مشترك بين العراق وسورية[8]، كما لم تكن فترة الستينيات مستقرة سياسياً؛ بل كانت حافلة بالأحداث، ولكن المؤسسات الإنتاجية والمؤسسات المعنية بالشؤون الاقتصادية كانت ترسخ نفسها[9]، بما ساهم في ضمان سعر صرف مستقر نسبياً لليرة السورية.

ظل سعر الليرة دون 4 ليرات للدولار حتى وصول الأسد للسلطة عام 1971. وقد واجهت الليرة أول مشاكلها في منتصف الثمانينات حيث دخل آل الأسد في صراع داخلي، بما عطّل الإنتاج جزئياً، ثم دخلت سورية في حالة اقتصادية هيمنت فيها الدولة على كل شيء تقريباً، وأصبحت التعيينات في المؤسسات الاقتصادية الرسمية تتم على

> كان سعر الليرة حول 4 ليرات للدولار عند استيلاء الأسد على السلطة عام 1971، واستمر هذا السعر بالتدهور تدريجياً حتى وصل إلى نحو 50 ليرة منتصف التسعينيات

أساس الولاء والمحسوبية لا على أساس الكفاءة والخبرة، بالتوازي مع تكريس للحالة القمعية، الأمر الذي دفع بالكثير من الكفاءات ورأس المال لمغادرة البلاد، مما عطل الإنتاج ونشر الفساد وأخّر إمكانية التطوير لهذه المؤسسات.

وانعكست هذه الأوضاع على سعر الليرة، فوصل الدولار إلى أعلى من 40 ليرة سورية بداية التسعينيات، ثم نحو 50 ليرة نهاية عام 1996، وبتذبذبات تبلغ حوالي 4 ليرات سورية حول هذا السعر.

في 2005 شهد سعر الليرة استثناءات، حيث أدّى الضغط الذي مورس على الأسد الابن لدفعه للخروج من لبنان بموجب قانون محاسبة سورية والتهديدات التي وجهت له أحد التحديات أمام الاقتصاد السوري، فوصل الدولار الواحد إلى أكثر من 65 ليرة سورية عام 2005. وهي أول مرة تشهد فيها الليرة هذا الشكل من الانخفاض غير المسبوق، إلا أن السعر عاد للانخفاض إلى حدود 50 ليرة للدور فور حل الأزمة. واستمر هذا السعر إلى عام 2011.

ثالثاً: الليرة السورية بعد 2011 وحتى منتصف 2020

مع اندلاع الاحتجاجات في سورية منتصف آذار/مارس 2011، وما تبعها من حالات اضراب للأعمال والأنشطة وتقطيع أواصر البلاد بالحواجز العسكرية التي عطلت الحركة التجارية جزئياً، وتراجع معها الإنتاج الصناعي وتضرر القطاع السياحي تراجعت الليرة السورية لتصل إلى قرابة 60 ليرة سورية لكل دولار أمريكي نهاية 2011.

ومع توسع حركة الاحتجاجات التي وصلت إلى معظم المدن السورية، تدهور سعر الليرة، لتصل إلى قرابة 70 ليرة مقابل كل دولار.

وبانتشار العمل المسلح وخروج بعض المناطق وتعطل المنشآت فعلياً خاصة في أرياف حلب ودمشق، تراجعت الصادرات السورية، وبدا أن الحركة التجارية أضعف من أي وقت سبق، في الوقت نفسه وسعت مؤسسات الحكومة السورية نفقاتها التي تم تسخير معظمها نحو خدمة الحرب لتواكب انتشار الجيش على الأرض، حيث ارتفعت الكتلة النقدية بكميات كبيرة للغاية، رغم انخفاض الإنتاج وتراجع النشاط الاقتصادي، حيث وصلت نسبة الزيادة في الكتلة النقدية عام 2016 مقارنة بـ2011 إلى 280%[10]، مقابل 16% تقريباً زيادة سنوية كانت قبل 2011، كل هذا رفع سعر الليرة السورية إلى 100 ليرة تقريباً نهاية 2013 ثم إلى قرابة 200 في 2014.

> مع بدء الاحتجاجات في عام 2011 وصل سعر الليرة إلى حوالي 70 ليرة مقابل الدولار، ثم وصلت إلى قرابة 200 ليرة في عام 2014، قبل أن تصل إلى 1000 ليرة في نهاية 2019، وحوالي 3000 في الربع الثاني من 2020

ومع خروج رؤوس الأموال ومزيد من العجز في الميزان التجاري لجهة انخفاض الصادرات، وتضاؤل قدرات البنك المركزي على الوقوف في وجه الانهيار في سعر الصرف راحت الليرة تهوي نحو 400 ليرة في 2016 لتلامس

حدود 1000 ليرة في نهاية 2019 وتفتتح عامها الحالي بمضاعفات وصلت بها إلى أكثر من 3000 واستقرت مؤخراً عند قرابة 2500 وهو السعر الذي تقاوم عنده حالياً.

الشكل رقم (1)

سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار منذ 1948 وحتى 2010

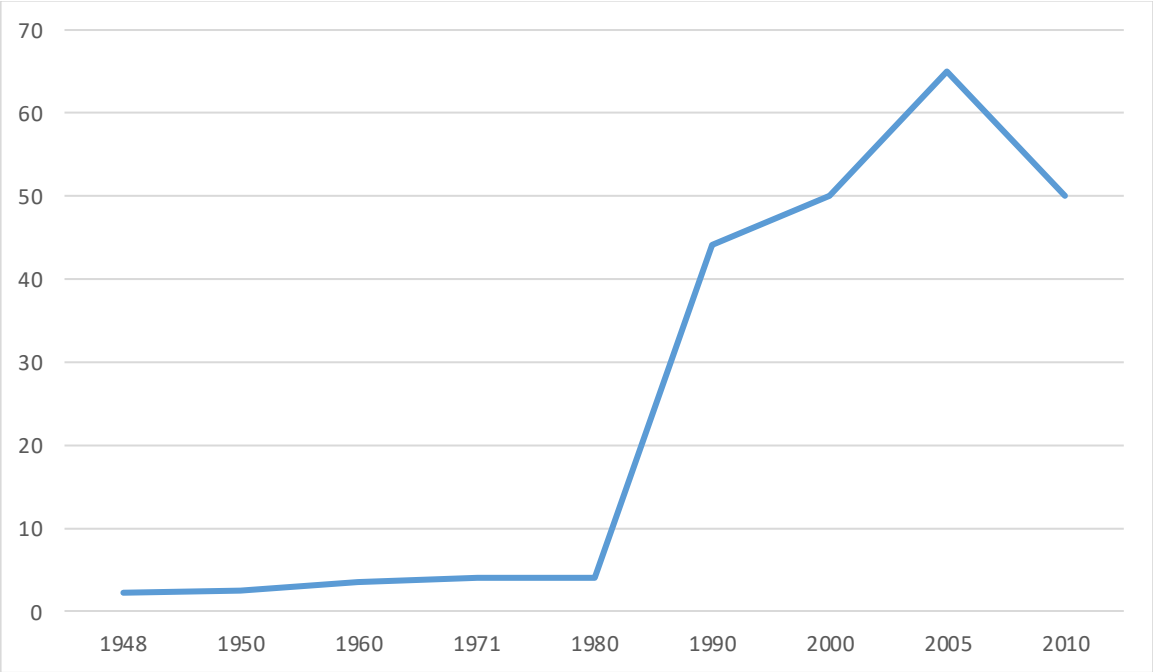

الشكل رقم (2)

سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار منذ 2011 وحتى منتصف 2020

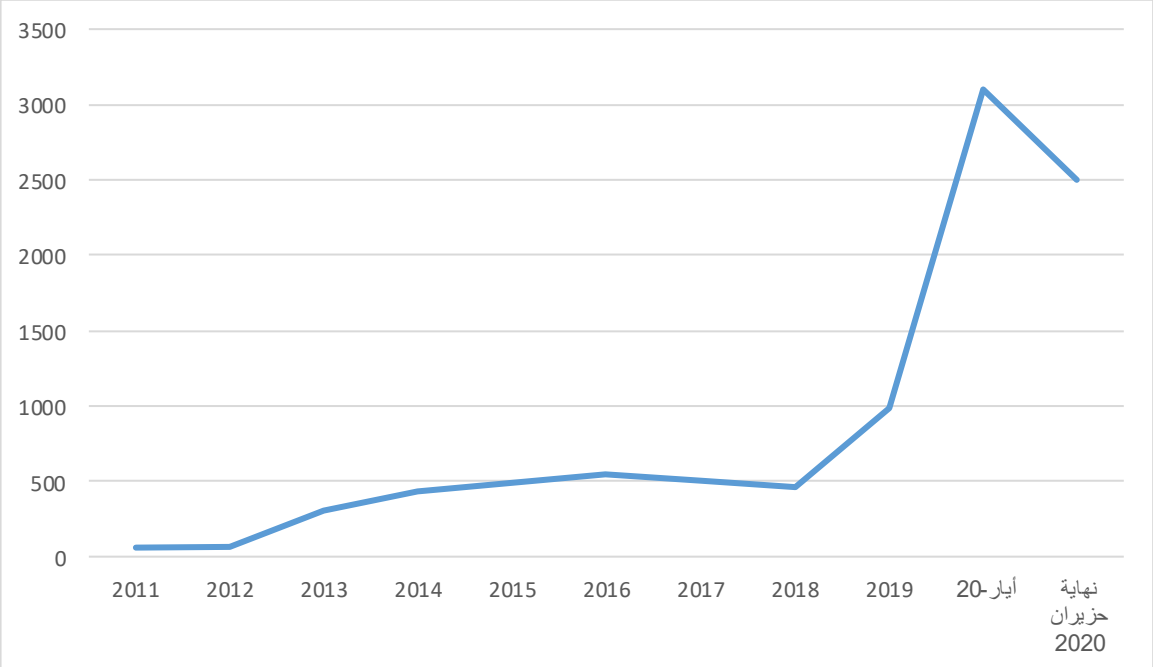

المبحث الثاني: أسباب انهيار الليرة السورية: من مخزن للقيمة إلى فاقد للقيمة

أولاً: فشل السياسة النقدية السورية

تضاربت إدارة السياسة النقدية في سورية عملياً بين جهات عديدة، فتارة يكون البنك المركزي هو قائد السياسة النقدية، وتارة مجلس النقد والتسليف، والذي يتكون من حاكم مصرف سورية المركزي إضافة لوزير المالية والاقتصاد والصناعة والزراعة والتخطيط مضافاً لهم خبراء في الشؤون النقدية[11].

وبدلاً من أن يكون هذا المجلس الرافعة التي تُمكن الحكومة من تعديل السياسة النقدية، تحوّل إلى البوابة التي تتيح للمؤسسات الأخرى، بما فيها إدارة المخابرات العامة ووزير الداخلية، التدخل في الجوانب الفنية البحتة بعيداً عن أي مهنية أو حيادية، وفعلياً ظل منصب الحاكم مستنداً إلى علاقة مباشرة مع رئيس الجمهورية المسؤول عن تعيينه وإقالته، مما أعطى الحاكم المسؤولية الأوسع في التحكم بالسياسة النقدية.

في سبيل الدفاع عن الليرة عمل البنك المركزي على ثلاث مرتكزات رئيسية رسمت معالم المرحلة من 2011 وحتى 2016، نستطيع أن نلخصها بالآتي:

1. **التدخل عبر عمليات السوق المفتوح** لشراء الليرة السورية بالدولار الأمريكي، مستخدماً الاحتياطي النقدي الذي يمتلكه البنك المركزي، والذي قُدّر في بداية 2010 بأكثر من 21 مليار دولار أميركي[12]، فبدأ المركزي ببيع دولاراته بالمزاد العلني، حيث كانت أول عملية بيع أعلن عنها في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2011 ببيع 5 مليون دولار[13]. وظل المركزي يتدخل في السوق لعدة أشهر بعد هذه العملية، من أجل الدفاع عن العملة.
2. **الإقناع والإجبار**: حيث استخدم المركزي سياسة التهديد بالتعاون مع وزارة الداخلية لكل من يخالف تعليماته الشفهية أو المكتوبة، فأصدر النظام المرسوم رقم (54) القاضي بمنع التداول بغير الليرة السورية والعقاب لكل من يخالف ذلك[14]، وعمد المركزي لعقد جلسات شبه دورية ومتواترة مع مكاتب الصرافة التي اعتمد عليها بشكل مكثف خاصة في عهد دريد ضرغام الذي كون علاقات متينة مع رجال أعمال وصرافين من أجل ضبط الأسواق، وتم إغلاق مؤسسات أولئك الذين رفضوا التجاوب، وكان من ضمن هذه المؤسسات "المؤسسة العالمية للصرافة"، والتي تعدّ الأكبر والأعرق في هذا المجال[15]، كما داهمت الشرطة محال تجارية تتعامل بالدولار في أكثر من مناسبة[16].
3. **الاعتماد على دولار مناطق المعارضة**، حيث كانت معظم مناطق المعارضة تتلقى عملات أجنبية من الخارج، وكانت تحتاج لشراء مواد غذائية وغيرها، وإجراء تعاملات مع مناطق النظام، لذا فقد سمح النظام لعدد كبير من التجار بالتعامل مع هذه المناطق، خاصة في مجال بيع الدخان والمواد الأخرى الممنوعة بما في ذلك السلاح في بعض الأوقات (كمسدسات الجلوك الأميركية الصنع) كون هذه سلع غالية ويستطيع تحصيل مبالغ دولارية عالية مقابلها. وقامت الأفرع الأمنية بمهمة تحصيل هذه المبالغ بشكل مباشر[17].

وقد أكد رئيس النظام بشار الأسد في مقابلة تلفزيونية أن أحد أسباب انخفاض قيمة الليرة هي تأثر الموارد الدولارية القادمة من مناطق المعارضة[18].

ساهمت هذه الإجراءات بدرجة كبيرة بضبط سعر الليرة السورية مقابل الدولار، إلا أنها لم تستمر، حيث سقطت معظم المناطق المعارضة بيد النظام، وحُرم النظام من الاستفادة منها؛ ولم تُثبت سياسة العقوبات على المتعاملين بغير الدولار كفاءتها، حيث ظلت شبكات التحويل تعمل، إضافة إلى أن المصرف المركزي استنزف معظم أمواله الأجنبية، مما دفع الحكومة لإصدار قرار بوقف عمليات التدخل لبيع الدولار، واتبع المركزي ابتداءً من 2017 سياسة ضبط المعروض النقدي من الليرة عن طريق احتجاز المبالغ المالية المتوجب دفعها للمتعهدين وغيرهم، كما سمح لشركات الصرافة بالتسليم بسعر مرتفع نسبياً، على أن تمسك سجلات بأسماء من تسلمهم الحوالات، وأن يكون التسليم بالليرة السورية وليس الدولار، مما جعله يستفيد من المبالغ المالية بشكل جيد.

وبتوقفه عن التدخل، فقد البنك المركزي أقوى أداة بيده، ولم يستطع ضبط المؤسسات المصرفية إلا عبر الترغيب والتهديد، إضافة لمحاولة الخروج بتصريحات وبيانات تُطمئن الجمهور حول الوضع الاقتصادي.

وتابعت الليرة السورية انخفاضها بشكل كبير، وبالمحصلة خسر المركزي احتياطاته ولم يستطيع التعويض، إضافة إلى خسارته لثقة عموم السوريين نتيجة تصريحات وإعلانات بعيدة عن الواقع؛ ومتأخرة عن مواكبة ما يجري.

حافظ النظام على أديب ميالة الرجل منذ عام 2005 إثر أزمة عصفت بالليرة السورية. وقد استلم ميالة المصرف وسط عملية تحول اقتصادي يجريها النظام وظروف سياسية صعبة، إلا أنه تجاوز الأزمة بسلاسة ويُسر رغم أن زملاءه في جامعة دمشق اعترضوا أكثر من مرة على أدائه[19]. ورغم كل الطعونات بقي الرجل في المنصب حتى 2016، ليتسلم دريد ضرغام الذي تمتع بواقعية أكبر وقدرة على التحكم بمؤسسات الصرافة ورجال الأعمال القادرين على التدخل لصالح المركزي، إلا أن الضرغام مارس دور الصراف أكثر من دور الحاكم مما استدعى إقالته وتعيين حازم قرفول بدلاً عنه. ورغم خبرته النظرية والعملية، إلا أن قرفول وصل إلى المصرف دون أي أدوات يستطيع استخدامها.

واشترك الحكام الثلاثة بإخفاء بيانات المصرف المركزي وسعيهم لتأمين مستلزمات الحرب بالدرجة الأولى وقبل كل شيء.

ثانياً: الأسباب الهيكلية

يتعرض الاقتصاد السوري منذ عام 2011 لأزمات غير مسبوقة، أسفرت بالمحصلة عن عدد من النتائج انعكست بشكل مباشر أو غير مباشر على سعر الليرة السورية.

ونستطيع أن نشير إلى أهم هذه الأسباب وفق ما يأتي:

1. **خروج عدد من التجار والصناعيين خارج البلاد وتعطل الانتاج**: وقد تواتر خروج الصناعيين والتجار من البلاد مع سنوات الحرب، ففي تركيا وحدها نقل عدد كبير من صناعيي حلب الكبار أعمالهم إلى مدينة غازي عنتاب المقابلة لحلب على الحدود السورية التركية، والتي تحوي اليوم سوريين بعدد الأتراك تقريباً، وفي اسطنبول كذلك الأمر نقل عدد من تجار ريف دمشق أعمالهم إليها، ليصل إجمالي عدد الشركات السورية حتى نهاية عام 2019 بحسب وزارة التجارة التركية إلى أكثر من 15 ألف شركة[20]، كما أسس التجار السوريين والصناعيين أعمالاً في مصر والأردن ولبنان إضافة للإمارات وأوروبا. وحتى من بقي في سورية فإن أعماله تضررت نتيجة انخفاض حجم السوق وضعف القوة الشرائية والتضييق الأمني وغيرها من الأسباب التي جعلت الحركة التجارية والصناعية أضعف من أي وقت سبق.
2. **انخفاض حجم الصادرات السورية:** بلغت الصادرات السورية عام 2010 أكثر من 12 مليار دولار أمريكي بقليل، وفي عام 2015 وصلت إلى 550 مليون دولار، بانخفاض ضخم. ورغم تحسنها في 2017 إلى 700 مليون دولار، إلا أنها لا تزال بعيدة عما كانت عليه من قبل[21]. هذه الصادرات كانت تقدم قطعاً أجنبياً مساناً للعملة المحلية، وهي تعطي مؤشراً على انخفاض القدرة على الإنتاج والوصل للأسواق الخارجية من جهة أخرى.
3. **تعطل الموارد الرئيسية**: سيطرت داعش على معظم الموارد النفطية منذ 2014، ثم سيطرت قوات سورية الديمقراطية بعد ذلك على أغلب هذه الموارد وما زالت تحت سيطرتها حتى اللحظة، وبقي النظام السوري يشتري النفط من هذه المناطق بالليرة السورية حتى الأشهر القليلة الماضية. ونتيجة للقصف وسوء الاستخدام تعرضت هذه الآبار النفطية والمؤسسات والبنى التحتية لأضرار كبيرة جعلت المنتج أقل بكثير مما كان عليه، ولم يعد النظام السوري أو أي جهة أخرى قادرة على تصدير هذه الموارد خارج البلاد. ورغم أن هناك بعض الحقول النفطية أو حقول الغاز التي يستفيد النظام السوري منها خاصة شرق دمشق، إلا أن الكميات بالكاد تكفي للاستهلاك المحلي، ولا تمكنه من الحصول على موارد كبيرة في مقابلها.
4. **تمويل الحرب**: تعتبر نفقات انتشار القوات الأمنية والعسكرية أحد أكبر النفقات التي تتحملها الدول على الإطلاق. وفي الحالة السورية ينتشر الجيش السوري منذ 2011 في طول البلاد وعرضها، وتحتاج هذه القوات لمواد غذائية ووقود ومواد طبية ورواتب، إضافة لحاجتها لذخيرة ومعدات عسكرية تكلف ملايين الدولارات بشكل شهري، هذا كله جعل من الموارد الموجودة داخل البلاد سواءً كانت موارد رسمية أو شبه رسمية -كموارد كبار التجار الذين اعتمد عليهم النظام في تمويل العمليات العسكرية – تستنزف بشكل كبير، مما يضعف إمكانية النظام السوري بالصرف على المؤسسات الحكومية الرسمية، وبالتالي تراجع أداء وظائفها الحيوية الرئيسية. وقد جدّد النظام السوري أسطوله الحربي للطيران من خلال عمليات صيانة وشراء طيارات جديدة، إضافة لشراء عدد كبير من المقاتلات المدرعة وتطوير منظومة الصواريخ[22].

هكذا فإن أسباباً لها علاقة بهيكل الاقتصاد السوري وتأثره ساهمت بهبوط قيمة الليرة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على مر السنوات السابقة، وهذه الأسباب وحدها كفيلة بإبقاء الضغط الشديد على الليرة السورية لمتابعة طريقها نحو الانهيار خلال الفترة المقبلة.

ثالثاً: الأسباب الطارئة

شهدت الليرة السورية منذ نهاية العام الماضي 2019 وحتى منتصف العام الحالي 2020 انخفاضاً كبيراً أوصل سعر الصرف مقابل الدولار إلى أكثر من 3000 ليرة.

وإضافة للأسباب السابقة، هناك مجموعة من الأسباب التي ساهمت بهذه الانخفاضات الكبيرة والمتسارعة خلال النصف الأول من عام 2020، ولعل أبرز هذه الأسباب ما يلي:

1. **الأزمة المالية في لبنان**: يعتبر لبنان الحديقة الخلفية للنظام السوري ولمن بقي من تجار سورية، حيث يعتبر النظام المصرفي اللبناني الملجأ الرئيسي للتجار لإيداع أموالهم. ويستخدم النظام السوري لبنان من أجل الحصول على كميات الدولار التي يرغب بها، إضافة إلى حصوله على الوقود والسلع الرئيسية الأخرى. وتتم معظم هذه العمليات بطرق غير شرعية، وبدون تعامل مباشر مع المؤسسات الرسمية اللبنانية. النظام السوري له جذوره في لبنان ولديه شراكات كبيرة مع حزب الله وشركاء أخرين يؤمّنون له احتياجاته، ولكن تضييق الأمور وإعلان لبنان عن عجزه عن دفع مستحقات الدين مطلع آذار/مارس الماضي، وتوقف البنوك اللبنانية عن الدفع بالدولار بكميات كبيرة، انعكست بشكل كبير على الليرة السورية وقدرتها على المقاومة، بما أضعف الطلب على الليرة السورية، وعطّل جزئياً إمكانية الحصول على الدولار والعملات الأجنبية الأخرى، علاوة على تعطل جزء من الأعمال التجارية.
2. **التصدعات داخل مؤسسة النظام الاقتصادية**: شهد الربع الثاني من عام 2020 تسرّبَ الخلاف بين رامي مخلوف ابن خال رئيس النظام السوري ووكيل أعماله غير الرسمي وبين رئيس النظام السوري نفسه للعلن[23]. أثارت هذه المشكلة شكوك التجار المقربين حول إمكانية استمرارهم بالقرب من النظام، فاستهداف مخلوف ومصادرة أمواله، وهو الذي دعم النظام السوري لسنوات، يمكن أن تجعل استهدافهم أكثر احتمالية، الأمر الذي يدفع الكثيرين منهم للتفكير بطرق لإخراج جزء من ثرواتهم خارج سورية بطريقة أو بأخرى، خاصة وأن الخلاف مع مخلوف سبقه إخراج رجال أعمال سابقين من المشهد كما حصل مع أيمن جابر[24] وعشرات من رجال الأعمال طيلة السنوات السابقة.
3. **قرارات سيئة**: أصدر رأس النظام السوري بداية العام الجاري المرسوم رقم (3) والمرسوم رقم (4)، واللذان يمنعان التعامل بغير الليرة السورية، ويتيحان للسلطة إيقاف أي شخص لديه مبالغ أجنبية. وتبع ذلك صدور القانون رقم (5) عن مجلس الوزراء، والذي نص على ضرورة بيع العقارات والسيارات بالليرة السورية وبموجب حساب بنكي. كما أضيف لها ملاحقة التحويلات المالية الأجنبية التي تقدر يومياً بملايين الدولارات[25]. وقد أدّت هذه الخطوات إلى تخفيض العملات الأجنبية الموجودة في التداول، وحرمت النظام من كميات كبيرة من القطع الأجنبي التي كان يُحتمل أن تدعم الليرة السورية.
4. **تعرّض حلفاء النظام أنفسهم لأزمات مالية**، نتيجة انخفاض سعر النفط وتفشي وباء كورونا، وبالتالي محدودية الاعتماد عليهم، والحرب التي تشنها الولايات المتحدة على شبكات إيران في المنطقة، بما فيها الميليشيات العراقية والإيرانية التي تقاتل في سورية، والتي أسفرت عن استهداف الجنرال سليماني مطلع العام وفرض عقوبات على حزب الله وبعض القوى الأخرى الداعمة لإيران في المنطقة، الأمر الذي جعل إيران تقلل دعمها المالي المباشر للنظام، والذي فاق 7 مليار دولار على شكل خط ائتماني[26].

5. **الخوف الذي سبق دخول قانون قيصر حيزالتنفيذ**، وإحجام بعض من كان يرغب بالتقدم للاستثمار في سورية كالتجار الإماراتيين والأردنيين والصينيين. وكل ذلك بالتالي انعكس على العملة السورية التي تدور حالياً في فلك 2500 ليرة سورية مقابل الدولار الواحد.

المبحث الثالث: الشمال السوري: نظام متعدد العملات

أولاً: تداول الليرة السورية

بشكل طبيعي فإن هذه المناطق السورية بينها علاقات تجارية طبيعية تسبق 2011، فالشمال السوري الغربي غني بالمزروعات كالفستق الحلبي، الزيتون والخضروات، والشمال السوري الشرقي يحتوي على النفط والساحل يورد المواد الغذائية عبر موانئه. وهكذا ظلت هذه العلاقات تتدفق بحسب الظروف التي تسود في هذه المناطق، فعلى الرغم من أن الحرب قائمة إلا أن المعابر التجارية غالباً ما حافظت على وجودها، حتى في حالة بعض المناطق المحاصرة حافظ النظام على بيع هذه المناطق سلع محددة كالتبغ والأسلحة الخفيفة عبر وسطاء المصالحة، بغية الاستفادة من العملة الأجنبية المتوفرة في هذه المناطق.

حافظ الشمال السوري على شراء معظم المواد الغذائية من مناطق سيطرة النظام، كالسكر والأرز وغيرها من الاحتياجات اليومية. ونتيجة انفتاحه على تركيا، وردّ بدوره لمناطق النظام ألبسة وقطع غيار سيارات وأجهزة الكترونية. وكانت هذه المعاملات تتم بالليرة السورية، بما فيها بيع وشراء النفط من داعش ثم من قوات سورية الديمقراطية[27].

علاوة على ذلك فإن مناطق الشمال السوري تضمّ آلاف الموظفين السوريين الذين يستلمون حتى هذه اللحظة رواتبهم من المؤسسات الرسمية السورية بالليرة السورية. وفي تصريح لمدير تربية إدلب في مناطق المعارضة، أكد أن ستة آلاف معلم في منطقة إدلب فقط ما زالوا يتقاضون رواتبهم من النظام السوري حتى الآن[28]، ويتوقع أن هذا الرقم يصل إلى عشرات الآلاف، إذا ما تم احتساب المتقاعدين والمعلمين والموظفين الآخرين في إدلب وريف حماة وريف حلب، إضافة للجزء الذي يخضع لسيطرة المعارضة في ريف اللاذقية.

> يرتبط استمرار استخدام الليرة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام بمصالح العديد من الفاعلين المحليين، كالموظفين الذين ما زالوا يستلمون رواتبهم من النظام، والفصائل التي تحقق أرباحاً من عمليات التصريف

إذاً عمليات البيع والشراء والتداول إضافة لرواتب الموظفين في الشمال السوري ظلت تتم بالليرة السورية، يضاف لها تعاملات مالية على مستوى التحويلات بين هذه المناطق كانت تتم بالليرة السورية بسبب ترابط الأسر الموجودة في الطرفين، حيث أن جزءاً كبيراً من الأسر انقسم بين مناطق النظام ومناطق المعارضة.

عزز كذلك وجود الليرة السورية في التداول -رغم انخفاض سعرها- ما وجدته بعض الفصائل والمؤسسات من مصلحة لدفع مستحقاتها بالليرة السورية وليس بالدولار أو أي عملة أجنبية، فالليرة السورية منخفضة القيمة نسبياً، وهي بذلك تستطيع أن تدفع مبالغ أقل مقابل ما تريد شراءه، وتحقق بذلك وفراً جيداً.

ثانياً: الدولار في الشمال السوري

نتيجة انفتاحه على العالم الخارجي، عملت في الشمال السوري مئات الفصائل العسكرية والمؤسسات المدنية الإنسانية التي تم استحداثها في مرحلة لاحقة لمرحلة خروجه عن سيطرة الأسد بشكل كامل. وجلبت هذه المؤسسات كتلة نقدية كبيرة بالدولار الأمريكي من خلال عمليات الدعم والتمويل.

الفصائل العسكرية تلقت كتل نقدية كبيرة نسبياً وبشكل دوري، مما أتاح لها منح مقاتليها رواتباً بالدولار الأمريكي. ورغم أن الراتب لم يكن كبيراً نسبياً، ولم يتعد 300 دولار في معظم الحالات، إلا أن هذا مكّن الأفراد والأسر من تملك دولار يتم التداول به في السوق وبشكل يومي.

كما لعبت المؤسسات المدنية الكثيرة التي انتشرت في الشمال كمشتري ومانح إعانات، وكموظِّف لعاملين مقيمين في الشمال، على ضخ كتلة دولارية كبيرة نسبياً ساهمت في تعزيز تواجد الدولار الأمريكي في التداول والأسواق اليومية.

ومنذ 2014 بدأ الشمال السوري يعتمد على الدولار الأمريكي في معظم المعاملات المتوسطة والكبيرة، فالقطع الإلكترونية والسلع المعمرة كالهواتف النقالة، البرادات والغسالات وإيجارات المنازل ومبيعات العقارات والسيارات والرواتب المرتفعة نسبياً كل ذلك تم بالدولار الأمريكي لسنوات، ودخل في التداول بشكل ملحوظ فئات العملة الأمريكية الأصغر من مئة دولار كفئة خمسين وعشرين وحتى دولار واحد.

فيما حافظت سلع التجزئة كالخضار والفواكه والمواد الغذائية والألبسة المستعملة "البالة" على سعرها وتداولها بالليرة السورية، وهو ما تسبب بازدهار مهنة الصيرفة بشكل كبير، فالمار من شارع سرمدا أو الدانا (القريتين الحدوديتين في ريف إدلب) يستطيع أن يلاحظ عشرات المحلات التجارية المتخصصة بعمليات الصرافة والتحويل، وكذلك الأمر في مدينة اعزاز وجرابلس في ريف حلب.

ساهم وجود المعابر بين تركيا وسورية كمعبر باب الهوى في ازدهار مهنة الصيرفة، حيث أن معظم الصرافين يفتتحون حسابات بنكية في تركية أو لديهم شركاء على الطرف الآخر، ولا يكلفهم وضع غلتهم اليومية أو جلب الحوالات بالدولار الأمريكي أكثر من نصف ساعة لدخول الأراضي التركية حاملين معهم المبالغ التي يحتاجونها.

إلا أن هذا الأمر سرعان ما خضع لرقابة السلطات التركية التي التفتت للأمر في وقت متأخر، فوضعت آلية أخرى لتحويل الأموال.

هؤلاء الصرافون أصبحوا كتلة قوية مالياً ولديها نفوذها في المنطقة واستثماراتها، إضافة إلى أن معظمهم وجد نفسه مضطراً للتشبيك مع مجموعة عسكرية أو تأمين حماية عسكرية خاصة له من أجل حماية ممتلكاته من السرقة والاعتداء، إن لم يكن هو نفسه ممثلاً لإحدى هذه المجموعات، مما زاد من نفوذهم وتغلغلهم

وأعطاهم حضوراً أكبر في المشهد الاقتصادي في الشمال، ومكنهم من القيام بعمليات مضاربة ضخمة على الليرة السورية، ومن التعاون مع شركاء في مناطق النظام، وكونوا شبكاتهم الخاصة، وأصبحوا يبحثون عن مصالحهم وعما يضمن لهم الاستمرار والربح.

ثالثاً: الليرة التركية في الشمال السوري

رغم قرب المناطق التركية من الشمال السوري وبدء عمليات تجارية لم تتوقف، إلا أن دخول الليرة التركية الفعلي للتداول في الشمال تأخر نسبياً حتى أواخر عام 2016، عندما بدأت عملية درع الفرات والسيطرة على مثلث (جرابلس – اعزاز - الباب)، فقد بسطت تركيا نفوذها على المنطقة بالتعاون مع الجيش الوطني السوري، وأنشئت مؤسسات أمنية لضبط المنطقة، مما جعل أكثر من عشرة آلاف شخص يتقاضون رواتب مباشرة من تركيا وبالليرة التركية[29].

> بدأ الاستخدام الفعلي لليرة التركية في الشمال السوري أواخر 2016، لكنه تعزز مطلع 2018 بعد عملية غصن الزيتون

ثم تشكلت المجالس المحلية والمؤسسات التعليمية التي تم ربطها بمؤسسات تركية مباشرة، وبدأ المعلمون في درع الفرات بتقاضي رواتبهم بالليرة التركية، وهكذا تحول معظم العمل الرسمي لتقاضي مبالغ بالليرة التركية.

مع انطلاق عملية غصن الزيتون مطلع 2018 تعزز حضور الجيش الوطني، واستمرت رواتب هذا الجيش بالليرة التركية، حيث كان تدريبه والاشراف عليه يتبع للجانب التركي. كما ارتفع عدد المؤسسات الرسمية العاملة في هذه المناطق والتي يتقاضى موظفوها رواتباً بالليرة التركية.

وفي منتصف 2018 فرضت الحكومة التركية مزيداً من الرقابة على الأموال التي تدخل للشمال السوري، ووضعت إجراءات تضمن تحويل الأموال الخاصة بالمؤسسات المدنية والعمليات التجارية تمر عبر البريد الرسمي التركي (PTT)، الذي افتتح فروعاً له في مناطق غصن الزيتون ودرع الفرات، مما عزز وجود الليرة التركية في الشمال، كون المبالغ ستحول بالليرة التركية وليس الدولار الأمريكي أو أي عملة أخرى.

الأمر الآخر الذي عزّز وجود الليرة التركية في التداول هو افتتاح مزيد من المعابر مع تركيا، فمن أصل معبرين هما باب السلام في اعزاز السورية وباب الهوى في سرمدا السورية، تم افتتاح معبر تجاري في جرابلس وآخر في الراعي، وكذلك في كل من جنديريس وعفرين وغيرها من المعابر، وهو الأمر الذي نشّط حركة التجارة، وجعل الاعتماد على تركيا كلياً، خاصة وأنها تمتلك انتاجاً غزيراً من المواد الغذائية والألبسة الجاهزة والإلكترونيات ومواد البناء وغيرها، وتعزّز ذلك مع افتتاح معامل لسوريين في ولاية غازي عنتاب وهاتاي، وربط شبكاتهم التجارية في الشمال السوري بهم بشكل مباشر، مما عزز من هذا التداول الذي يتم بالليرة التركية.

هكذا بات الشمال في 2019 مركزاً لتداول عملات رئيسية ثلاث يتم التعامل بها كلها، لدرجة أنك تستطيع الدفع في بعض المحلات التجارية الصغيرة بأحد هذه العملات دون أن تواجه أي عقبة.

المبحث الرابع: التحول نحو الليرة التركية: ضرورة أم خيار؟

أولاً: الدعوات للتحول إلى الليرة التركية

مع مرور الوقت فقدت الليرة السورية جزءاً كبيراً من قيمتها فاق 50 ضعفاً، وليس ذلك فحسب بل ظلت الليرة السورية تتذبذب بشكل كبير دون أن يُعرف مصيرها النهائي، وازدادت فعلياً الضغوط عليها حتى بدت أنها لم تعد الوسيط الأمثل للتداول، على أقل تقدير خاصة في الآونة الأخيرة، وهو ما جعل صوت المنادين بالتحول نحو العملة التركية والتخلي عن الليرة السورية واضحاً أكثر من أي وقت.

> ظهرت خلال السنوات الماضية العديد من الدعوات، من منطلقات مختلفة، للتخلي عن الليرة. لكن انخفاضها بشكل كبير مؤخراً فرض عملية التحول عنها بشكل سريع

دعوات التحول كانت قديمة نسبياً؛ فقد طالب عدد كبير من المتخصصين والتجار بالتخلي عن الليرة السورية مقابل عملات أخرى، ففي مستند رسمي لنقابة الاقتصاديين الأحرار عام 2015[30] - وهي مجموعة معارضة تضم متخصصين في المسائل المالية والاقتصادية - نجد قرارات بالتداول بالليرة التركية، ومنع الناس من التعامل بالليرة السورية وتوالت الدعوات بعدها بين الفينة والأخرى.

وكانت أبرز حجج هؤلاء تستند إلى ما يلي:

1. **أسباب تتعلق بتحرر الشمال السوري**: حيث إن انشاء مجالس محلية خارجة عن سيطرة النظام وبحث تأسيس حكومة ومن ثم تأسيس واحدة في وقت لاحق دعت للتفكير ملياً بتبديل العملة، وإصدار ما يُميز هذه المنطقة، في محاولة محاكاة للنظام نفسه، والتأكيد على وجود منافس وبديل قادر على أن يحكم المنطقة ويتملك كافة مصادر القوة فيها.
2. **حفظ الثروة وإيجاد وسيط تداول أكثر استقراراً**: حيث أن بعض دعاة التحول عن الليرة السورية يرون أنها لم تعد وسيطاً أميناً للتداول، ولا يمكن أن تحفظ القيم أو تقيسها، وبالتالي فإن أضراراً كبيرة نجمت وستنجم عن استمرارها في التداول، وستؤدي إلى ضعف الحركة التجارية وضياع أموال الناس، كما سيساعد هذا التحول في تنشيط العملية التجارية واستقرار الأسعار التي تتقلب مع تقلب الليرة السورية.
3. **قطع الفائدة عن النظام السوري**: حيث رأى كثير من الدعاة لهذه العملية أن العملات الأجنبية تصب في النهاية في خزانة النظام السوري، فالعملات كالدولار والليرة التركية يتم استبدالها بالليرة السورية من أجل تأمين احتياجات يومية، وهو ما يعني أن الكتلة النقدية الأجنبية تتحول في نهاية المطاف إلى مناطق النظام، وبالتالي تمول عملياته بما فيها عمليات عسكرية تجري ضد الشمال السوري نفسه.
4. **تنشيط التجارة الخارجية**: حيث يرى هؤلاء أن وجود عملة غير العملة السورية كالعملة التركية أو الدولار الأمريكي سيُمكّن التجار من التعاون بشكل أكبر مع مناطق خارج إطار سورية، ويجعلهم قادرين على إجراء عمليات بيع وشراء، بل وحتى في إطار العمليات التجارية بين المناطق السورية المنفصلة عن بعضها.

وقد لاقت هذه الدعوات أصداء قبول معقولة بين جزء من الشرائح التي تجد في عملية التحول مصلحة لها فسعوا بين الفينة والأخرى لترديدها.

ثانياً: في مواجهة دعوات التحول إلى الليرة التركية

واجهت هذه الدعوات منذ 2015 مجموعة من العوائق والتحديات التي وقفت في وجهها، ولعل أبرز الردود على هذه الدعوات أتت من أولئك الذين يتبنون أحد أو كل الأمور الآتية:

1. **القيمة الرمزية لليرة**: على اعتبار أن الليرة السورية هي أحد رموز سورية، وأن التخلي عنها سيمثّل تعزيزاً لحالة الانقسام وتأسيساً لشكل من الانفصال العملي عن الحالة السورية العامة، ويزيد من تعقيد الوضع الراهن ومن صعوبة الوصول إلى حلول مستقبلية.
2. **مشكلة التحكم بالنقد**: فالنقود الجديدة تحتاج إدارة نقدية، وفي حالة تبني عملة أجنبية كالليرة التركيّة فإنّ التحكم الكامل سيكون بيد دولة أخرى، وبالتالي فلن تكون للشمال السوري أو أي جهة فيه قدرة على التحكم بهذه العملة، مما يجعل مسألة التبني قضية مبهمة وغامضة المستقبل.

   وفي هذا الإطار، ينبغي الإشارة إلى أن البعض طرح فكرة طباعة عملة جديدة، إلا أن هذا الطرح لم يؤخذ بشكل جدي، إذ أن إصدار العملة مسألة معقدة وتتطلب شروطاً قانونية وفنية غير متوفرة على المدى المنظور.
3. **مشاكل فنية**: إن تطبيق عملة أخرى في الحالة السورية أياً كانت هذه العملة سيصطدم بكون هذه العملة غير مخصصة للشمال السوري أو لمنطقة التطبيق، وبالتالي فإن الأسعار تحتاج أن تعدل لصالح هذه العملة الجديدة.

   ففي حالة الليرة التركية مثلاً، فإنّ أصغر ورقة مطبوعة من هذه العملة هي خمس ليرات تركية، والتي تساوي 1740 ليرة سورية في وقت إصدار هذه الدراسة، فكيف يمكن لشخص أن يشتري بها سلعة مسعرة بـ1800 ليرة سابقاً، إذ سيحتاج إلى إكمال المبلغ بفئات غير متوفرة من العملة التركية. ويتطلب هذا الأمر إعادة تسعير لكل السلع الموجودة حالياً، وتوفير كميات كبير من القطع النقدية التي تلزم للتداول لأربع ملايين شخص تقريباً.
4. **استفادة النظام قد لا تكون بالحجم المتخيل**: فالنظام لن يحصل بالضرورة على كل العملات الأجنبية التي تدخل لمناطق الشمال السوري، فالصرافون موجودون والليرة السورية يتم تداولها في هذه المنطقة، وبالتالي فإن عمليات الصرف للدولار والليرة التركية مقابل الليرة السورية ليس من الضرورة أن تصب في صالح النظام السوري، بل يمكن أن تبقى في التداول عند صرافي الشمال أو حتى في البنوك التي أنشئت حديثاً لدى حكومة الإنقاذ، أو كبار التجار الذين يحتاجون للنقد الأجنبي لتمويل مشترياتهم، ويتجمع لديهم ليرة سورية نتيجة مبيعاتهم، وبالتالي في حالة التاجر مثلاً يبيع التاجر الليرات السورية لشخص لديه حوالة من الخارج بالدولار الأمريكي لأن التاجر يحتاج الدولار للاستيراد ويأخذ الشخص الليرة السورية لأنه يحتاجها لشراء مستلزماته اليومية، وهكذا فإن دورة العملة قد تكون في الشمال بالتالي ولا تتقاطع مع البنك المركزي السوري.

5. **رواتب الموظفين السوريين**: يتقاضى عشرات آلاف السوريين رواتباً بالليرة السورية من مؤسسات رسمية حكومية تدار من قبل حكومة النظام السوري، وهم يقبضون هذه الأموال بالليرة ليشتروا مستلزمات من الشمال السوري، ولو تم التحول لليرة التركية فكيف سيشترون مستلزماتهم؟، لن يأخذ منهم أحد الليرات لو أرادوا الشراء بها، بل حتى لو أرادو صرفها لليرة تركية فربما لن يقبلها أحد أو ستهبط قيمتها بشكل أكبر بكثير في الشمال السوري من مناطق النظام، مما سيضطرهم إما للانتقال لمناطق النظام وشراء حاجياتهم هناك، أو للتخلي عن هذه الأموال أو حتى الانتقال كلياً لمناطق النظام.

وقد بدت حجج المعارضين منطقية إلى حد كبير خلال الفترة الزمنية الماضية، إلا أن الهبوط الأخير لليرة السورية أضعف هذه الحجج إلى حد ما، حيث يميل الناس للحفاظ على ثرواتهم وقيم هذه الثروات بالدرجة الأولى تقديماً لمصالحهم على كثير من المسائل الأخرى.

ثالثاً: مناقشة دعوات الفريقين

تعتبر المسألة النقدية أحد أبرز القضايا الشائكة في الاقتصادات المحلية وعلى الصعيد الدولي، حيث تتمتع العملة بتاريخ معقد لجهة حضورها وما أفضت إليه من فوائد ومضار، كما ترافق العملة عادة بنظام مصرفي ونقدي لا يقل أهمية عن وجودها، أي أنها تتواجد في إطار منظومة أكبر وليس على الشكل الورقي أو المعدني الذي بين أيدينا وحسب.

ولا شك أن قضية إصدار عملة هي مسألة صعبة التطبيق في ظل الظروف الراهنة، ولعل الجدل حولها سيكون لصالح إمكانية عدم تطبيقها، بالتالي فهذا أمر محسوم النقاش حوله، ولا يمكن للشمال السوري أو لأي منطقة سورية في الوضع الراهن أن تُصدر عملة جديدة غير معروفة باسمها أو باسم سلطة من السلطات التي تحكمها.

> التعامل بالعملات الأجنبية في مناطق الشمال السوري أمر فرضه الواقع، أكثر من كونه مطلباً أو سياسة من أي طرف

بالنسبة للتداول بالعملات الأجنبية محل الليرة السورية فهذا أمر فرضه الواقع أكثر من كونه دعوةً أو مطلباً، فالناس بطبيعتها تلجأ لما يحمي ثروتها وممتلكاتها، فتاريخياً الناس تختار بين النقود والمعادن النفيسة كالذهب، وفي الثقافة السورية والموروث الشعبي نجد أن الأمهات والجدات اللواتي يرغبن بالاحتفاظ بقيمة معينة لفترة زمنية طويلة فإنهن يلجأن للذهب كأحد وسائل التخزين والحفظ لهذه القيمة ثم سرعان ما يسيلون هذا الذهب إلى نقود مرة أخرى في وقت الحاجة.

ولم يكن كبار التجار في أربعينات القرن الماضي والسنوات التي سبقتها يتداولون بالليرة السورية بكثرة بسبب تقلب سعر الفرنك الفرنسي المرتبطة به، وفضلوا الحفاظ على الليرات الذهبية والتداول بها لفترة طويلة لضمان استقرار تجارتهم ونشاطها، بمعنى أنه في حالة الشمال السوري فإن الإقرار بوجود الدولار والليرة

التركية في التداول أتى من طبيعة البحث عن وسيط أكثر استقراراً، ومحاولة الحفاظ على الثروات، وهذا أمر لا يمكن أن يتم تعديله مادامت ظروف الليرة السورية المتقلبة والساعية نحو هاوية جديدة على ما هي عليه.

ولكن على جانب آخر، فإن إحلال العملة التركية محل الليرة السورية بالكامل هو أمر صعب جداً، ويتطلب زمناً طويلاً، إضافة لإرادة التطبيق، حيث تواجه عملية التطبيق وجود أشخاص يتقاضون مرتبات بالليرة السورية، وستتضرر مصالح هؤلاء، كما تواجه عملية التطبيق إشكالية تعديلات الأسعار، ففي تل أبيض السورية خرجت مظاهرات احتجاج على تعديل سعر الخبز، فالربطة الواحدة (8 أرغفة) كانت بـ250 ليرة سورية وعند تطبيق سعر بالليرة التركية تم تطبيق أقل وحدة نقدية وهي ليرة واحدة، والتي تساوي قرابة 350 ليرة سورية، مما أجج الوضع وقامت احتجاجات أجبرت المجلس المحلي على التراجع عن التسعير بعد عدة أيام من التظاهر. ورغم أن الفرق (بحسب وجهة نظر متخذي قرار التحول) بسيط فهو يقارب ربع ليرة تركية، إلا أن السكان المحليين يرونه فرق كبير نتيجة لضعف القوة الشرائية لديهم، وصعوبة الظروف التي يمرون بها[31].

كذلك فإن تطبيق سعر 75 قرشاً سيعني أن المنطقة تحتاج عدداً كبيراً من النقود المعدنية الصغيرة، وتحتاج مكاناً لصرف هذه النقود وتبديلها، كما تحتاج إلى إجراء تعديلات أخرى ليس على أسعار الخبز هذه المرة بل على أسعار أخرى، فالمواطن هنا يهمه التغيرات بالأسعار على مستوى خمس ليرات سورية، أي بما يعادل أقل من 1.5 قرش، وبالتالي فإن تعديل الأسعار لجهة 5 قروش، وهي أدنى قطعة نقدية موجودة في التداول ستخلق مشاكل مع السكان قد يرونها مشكلة كبيرة.

على جانب آخر، هناك من يتقاضى رواتبه بالليرة التركية وهم كُثر في حالة مناطق نبع السلام وغصن الزيتون ودرع الفرات، وبعض مناطق إدلب، وهؤلاء سيتمكنون من التأقلم مع التحول لليرة التركية أكثر من غيرهم، بل ربما يناسبهم الأمر ليوفروا فروقات سعر الصرف ومشاكل التحويل لليرة السورية، والتي غالباً ما ينتج عنها ابتزاز من طبقة الصرافين.

بالنسبة للتجار والصفقات الكبيرة، ومع مستوى تضخم بالليرة التركية يقارب 12.5% على أساس سنوي[32]، فهذا سيشكل لهم أرقاً عند التداول بالليرة التركية لجهة المستقبل، ما يعني أنهم سيبحثون غالباً عن عملات أكثر استقراراً ربما يكون الدولار الأمريكي هو الأوفر حظاً فيها.

طبقة الصرافين التي تكونت مع الوقت وازداد نفوذها ربما لن يناسبها التحول الكامل نحو الليرة التركية فهي بذلك ستفقد جزءاً من أعمالها اليومية التي تأتي على شكل تحويل بين الدولار والليرة السورية أو الليرة التركية والليرة السورية، وهي أعمال يتحقق منها فوائد ضخمة وبشكل يومي إضافة لعمليات المضاربة التي يقومون بها، هذا في المحصلة سيدفع بهم نحو الضغط باتجاه بقاء عملات متعددة بالتداول وليس عملة واحدة سائدة، فمصلحة هؤلاء التجار أن يسود نظام تعامل متعدد العملات بدلاً من نظام يفرض عليها رقابة أكبر.

الفصائل هي الأخرى سوف تكون على رأس المتضررين من عملية التحول، وخاصة هيئة تحرير الشام في إدلب، حيث تستفيد الهيئة من تصريف الدولار لليرة سورية. وقد كوّنت الهيئة خلال السنوات الماضية قوة مالية ضخمة من عمليات مختلفة[33]، وهي ترغب بالدفاع عن مكتسباتها، كون أي تغير مهما كان طفيفاً سيؤثر على

إجمالي الثروة المتحصلة لديها، ولكن يعتقد أن تكون الهيئة أكثر مرونة لأسباب سياسية، إضافة إلى أن الهيئة ستسعى إلى تعظيم المكاسب في عملية التحول أيضاً، مستفيدة من الخبرة التي راكمتها خلال السنوات الماضية في مجال الصرافة.

المواطن العادي الذي يشكل السواد الفئة الأكبر من حيث العدد سيناسبه بالتأكيد استقرار أكبر للأسعار حتى لو كان الأمر مربكاً له مؤقتاً، وهو أمر يمكن أن يوفره التحول نحو الليرة التركية، إضافة إلى أن فئة التجار الصغار كذلك سيصب في صالحهم عملية تحول لعملة مستقرة تثبّت سعر المشتريات، وتحفظ لهم مدخراتهم وتمكنهم من تقدير مشترياتهم من خلالها على المدى القصير والمتوسط.

لذا فإنه على أرض الواقع سنشهد تداولاً بنظام متعدد العملات وفق الأساس الآتي:

- المعاملات الكبرى كالصفقات التجارية، بيع وشراء العقارات والسيارات وما إلى ذلك من عمليات ستظل بالدولار الأمريكي في مختلف المناطق ضمن الشمال السوري.
- **المعاملات المتوسطة** كشراء السلع مرتفعة الثمن وإيجار المنازل والأجهزة الإلكترونية والاتصالات وغيرها من المسائل يتوقع أن تكون كلها بالليرة التركية وبدرجة أقل بالدولار وذلك بحسب المنطقة، فقد يميل سكان إدلب لقبض الإيجارات بالدولار؛ فيما يميل سكان الباب لقبضها بالليرة التركية.
- **السلع ذات السعر شبه الثابت والحيوية** كالمواصلات والخبز والبنزين والمازوت ستُسعر بالليرة التركية، وسيتم العمل على الدفع بالليرة التركية على المدى المتوسط وليس القصير، حيث ستواجه صعوبات عديدة في المدى القصير، أي أنها ربما تحتاج أشهراً لتدخل في التداول الفعلي.
- **المعاملات البسيطة والخاصة** بعمليات التجزئة كالمواد الغذائية والخضار والفواكه والأطعمة وغيرها من الأشياء المتقلبة وغير الثابتة ستبقى على المدى المتوسط والقصير بالليرة السورية، وسيعتمد انتقالها لليرة التركية في المدى الطويل على مدى نجاح التجربة للسلع الثابتة.

أي أننا سنشهد على المدى المتوسط والقصير نظام تعامل نقدي يعتمد على ثلاث عُمُلاتٍ جنباً إلى جنب، وربما يتواجد في جيب الشخص الواحد ثلاث أوراق تتبع ثلاث دول.

> قد نشهد في مناطق الشمال السوري على المدى المتوسط والقصير نظام تعاملٍ نقدي يعتمد على ثلاث عُملاتٍ؛ جنباً إلى جنب

وسيتم في هذه الفترة إعادة توازن الأطراف الفاعلة كلها وضبط حساباتها، وستدفع الأطراف نحو مصالحها في النهاية، وقد يُسارع الطرف الأقوى بتبني ما يكون في صالحه، فقد تدفع طبقة الصرافين لبقاء مثل هذا النظام على المدى البعيد، وقد تدفع الفصائل والمؤسسات المدنية الأخرى وبعض القوى المحسوبة على النظام السوري للحفاظ على الليرة السورية بشكل أكبر في التداول.

كما أن الحكومة التركية التي يعتقد أن فوائدها ضئيلة اقتصادياً من عملية التحول قد لا تمتلك مبررات اقتصادية لتشجيع عملية التحول، لكنها قد تملك مبررات سياسية لدعمها، نظراً لما يُتيحه لها هذا التحول من ضبط وسيطرة من الناحية الإدارية.

المبحث الخامس: الآثار المتوقعة على الجانب الاقتصادي: كيف يمكن لأوراق جديدة أن تقلب المنطقة؟

أولاً: أثر تبني الليرة التركية في الشمال على النظام السوري

ينقسم أثر مسألة التحول لتبني الليرة التركية بدل الليرة السورية في الشمال السوري إلى قسمين رئيسين بالنسبة للنظام السوري:

القسم الأول يتعلق بمسألة السيادة: فتبني عُمُلاتٍ أخرى غير الليرة سيزعج النظام السوري كثيراً، لأنها تُمثل من الناحية السياسية استهدافاً لواحدٍ من بقايا مظاهر سيادته وسيطرته على الأراضي السورية، بما فيها تلك الخارجة عن سيطرته عسكرياً وأمنياً. ومن المتوقع أن يعمل على خلق مشاكل وعراقيل في وجه عملية التطبيق.

القسم الثاني يتعلق بالمسألة الاقتصادية: فمع تطبيق قانون قيصر يُتوقع أن يلجأ النظام السوري أكثر من أي وقت سبق إلى الشمال السوري على المدى المتوسط والبعيد لشراء احتياجاته، حيث لا يستطيع تأمين قطع أجنبي لشرائها من دول أخرى، وبالتالي فإنّه سيشتري من الشمال بالليرة السورية، ولكن لو تحول الشمال بشكل كامل نحو الليرة التركية، فهذا سيدفعه للدفع بعملة أجنبية هي الليرة التركية أو الدولار الأمريكي، وبالتالي فإنّ الوفر سيقتصر على تكلفة النقل.

لذا فإن خطوة اعتماد كامل على الليرة التركية ورفض بيع مناطق النظام بالليرة السورية سيضيق الخناق على هذه المناطق، ولكن قبول الليرة السورية سيفتح أبواب تبادل تجاري أكبر بين الشمال السوري ومناطق النظام، ولكن مصلحة الشمال السوري ستتوقف على وجود ما يشتريه من مناطق النظام.

وبما أن الشمال السوري مناطق متعددة وليس منطقة واحدة، ويخضع لسلطات متعددة وليس سلطة واحدة، فمن المتوقع أن يتم التداول بينه وبين مناطق النظام بالليرة السورية بغية تحقيق مكاسب للتجار المتعاملين، وهؤلاء التجار أنفسهم سيجدون ما يشترونه من مناطق النظام.

كذلك في حال عدم اعتماد الشمال كلياً على الليرة التركية فإن النظام سيُحافظ على قدرته على شراء عملات أجنبية من هذه المناطق، كالليرة التركية أو الدولار عبر صرافين في الشمال السوري، مما يجعله قادراً على تأمين كميات صغيرة بطبيعة الحال من العملة الأجنبية نظراً لصعوبة ضبط الشمال السوري والرقابة عليه.

من ناحية أخرى فإن التعامل الكامل بالليرة التركية سيخفّض قيمة الليرة السورية نتيجة تخلي ملايين السوريين الذين يعيشون في الشمال السوري عن هذه العملة.

ثانياً: الآثار الاقتصادية على الشمال السوري

لا شك أن استقرار الأسعار وحفظ القيم من خلال وسيط أكثر مصداقية سيكون له أثر إيجابي على رضا الناس وحركة السوق اليومية، حيث سيؤدي ذلك إلى إنعاش عمليات التداول اليومي وتجاوز الأزمات والمشاكل الناتجة عن تقلبات الليرة السورية لصالح تجنيب المنطقة مشاكل الانهيار المستمر، والمتوقع أن يزيد في المستقبل القريب.

كما ستدفع عملية التداول بالليرة التركية – في حال استقرار المنطقة خاصة لجهة تقدير الأجور وتقدير المواد الأولية -لاستثمارات كبيرة في المنطقة، حيث سيقارن التاجر السوري أو التركي الموجود في تركيا تكاليف معمله على هذا الجانب بتكاليف المعمل المشابه في الجانب الآخر، ومع وجود معابر تعمل على مدار الساعة؛ سيكون من مصلحته تأسيس أعمال صناعية وتجارية انطلاقاً من الشمال السوري.

سيساعد كذلك دخول العملة النقدية التركية كثيراً في ضبط الفوضى النقدية والمالية، ومعرفة الحجم الحقيقي لاقتصاد الشمال السوري، وتقدير الاحتياجات والتنبؤ بالمستقبل، وإجراء دراسات اقتصادية واجتماعية أكثر دقة من أي وقت سبق، وربما تساهم في قضية إعمار أو إنعاش الشمال السوري اقتصادياً.

وستسهم عملية التحول نحو الليرة التركية إلى الانتقال أكثر للتعامل مع تركيا، حيث إن بعض المواد الغذائية اليوم لا تزال تُشترى من مناطق النظام، لذا فإن التعامل بالليرة سيدفع التجار والأفراد للتعامل مع التجار والمعامل التركية القريبة والموجودة في القرى والبلدات الحدودية التركية. كذلك فإن العكس صحيح، حيث سيفكر العديد من التجار الأتراك بالاستفادة من الموارد المتاحة في الشمال السوري لجهة مقارنة الأسعار التي ستكون تنافسية مقارنة بمثيلاتها في تركيا، بما سيسهم بشراء مزيد من المواد من هذه المناطق.

لكن هذا التبادل سيواجه عدداً من التحديات، أهمها عوائق الجودة والمسائل الصحية والالتزام بالمعايير التي يجب أن يتم الأخذ بها، وهو ما يمكن أن يأخذه التجار في الشمال بعين الاعتبار على المدى المتوسط إذا وجدوا مصلحة فيه.

ويتعامل الشمال الشرقي الذي تسيطر عليه الإدارة الكردية حتى اللحظة بالليرة السورية في التعاملات على مستوى الأفراد والسلع ولا يتوقع أن يتعامل بالليرة التركية بسبب التوترات مع تركيا، ولكن التجربة في الشمال الشرقي قد تحفز فكرة الاعتماد أكثر على الدولار أو حتى إدخال الليرة التركية للتداول غير الرسمي، خاصة في المناطق القريبة كمنبج مثلاً.

لكن الإدارة الكردية تواجه تحدياً سياسياً لا تواجهه مناطق الشمال السوري، حيث يُتهم المشروع الكردي بأنه ذو نزعة انفصالية، وبالتالي فإنّ استبدال الليرة بعملة أخرى سيُعزّز هذا الاتهام، بما يرفع من الكُلفة السياسية للقرار.

السلعة الأهم التي يأخذها الشمال الغربي من مناطق الشمال الشرقي هي الوقود، وهذه غالباً ستتم بالدولار وليس بالليرة السورية، بسبب التدهور في سعر الأخيرة وتذبذب السعر، وينطبق الأمر على معظم التبادلات التجارية بين المنطقتين.

ثالثاً: الأثر على الاقتصاد التركي

يُقدر الناتج المحلي الإجمالي في تركيا بـ755 مليار دولار أميركي (4.5 ترليون ليرة تركي) ويزيد عدد سكان تركيا عن 80 مليون نسمة، وتمتلك تركيا بنى تحتية ضخمة وصناعات متطورة نسبياً، وتسعى إلى مزيد من الابتكار في مجالات حيوية عدة.

وبالمقابل، يواجه الشمال السوري مشاكل تتمثل بالفقر وضعف الدخل والحاجة إلى الاستثمار في البنى التحتية والخدمات الاجتماعية الرئيسية ونظم الحوكمة والأمن علاوة عن تشابك القضية السياسية السورية، بمعنى أن الجدوى الاقتصادية البحتة لتركيا من الشمال السوري لا تكاد تذكر على المدى القصير، ولكن قد تبدو تركيا كاستثمار جيد على المدى المتوسط والبعيد.

وسيشجع التداول بالليرة التركية إمكانية تركيا من الاستثمار في المنطقة والرقابة والضبط اتجاهها، ويتوقع أن تركيا تنظر إلى خطوة التداول بالليرة التركية بتأنٍ وحذر.

ويتوقع أن تكون النظرة التركية إلى عملية استبدال الليرة السورية بالتركية من جانب سياسي وإداري أكثر من الجانب الاقتصادي، فمبدئياً ستجعل هذه الخطوة من مساحة التدخل التركي في الشمال أكبر، وستزيد من مصالح تركيا وتعمقها.

كما أن خطوة كهذه ستشجع السوريين في تركيا على إجراء عمليات مقارنة على مستوى كلفة المعيشة وإمكانية الاستثمار وافتتاح الأعمال، وبالتالي العودة للاستقرار في هذه المنطقة أو دعم الاستقرار فيها.

خلاصة وتقييم

تقاوم الليرة السورية حالياً عند مستوى 2500 ليرة لكل دولار، ولكن الأسباب الهيكلية الطبيعية والأزمات المتوقع أن يواجهها الاقتصاد السوري خلال النصف الثاني من عام 2020 سيجعلها تصل إلى قيعان جديدة غير مسبوقة.

ومع دخول قانون "سيزر" حيز التنفيذ والذي استهدف العلاقة بين النظام وشبكته الاقتصادية، إضافة إلى قطع العلاقات الاقتصادية مع حلفائه التقليدين في كل من لبنان والعراق وغيرهما، يتوقع أن يُحرَم النظام السوري من موارد كبيرة في الفترة المقبلة، كما ستضعُف قدراته في حماية الليرة؛ في ظل عملياتِ توسُّع في المعروض النقدي من أجل الصرف على التزاماته المستمرة واستهلاك أكبر للعملات الأجنبية من أجل تمويل العمليات العسكرية، وانتشار الجنود على طول البلاد، وفي ظل فقدان واضحٍ لأدواته النقدية التي كان يعتمد عليها سابقاً.

لذا فإن الانهيار المتكرر لسعر الليرة سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل جنوني وغير مسبوق، وستتأثر القوة الشرائية للمدنيين في مناطق

> لو أتيح الخيار للمدنيين في مناطق سيطرة النظام، فإنهم في الغالب سيتخلون أيضاً عن الليرة السورية، حفاظاً على ما تبقى من أموالهم، ودفعاً لعملية تجارية أكثر استقراراً

النظام لجهة الموارد القليلة التي يحصلون عليها، والتي ستضعف قيمتها، مما سيتسبب بمزيد من الفقر وتعطل الأعمال.

ولو أتيح للمواطنين السوريين في مناطق سيطرة النظام السوري الحرية لربما تخلو عن الليرة السورية في معظم معاملاتهم، حفاظاً على ما تبقى من أموالهم ودفعاً لعملية تجارية أكثر استقراراً، وسيطور المدنيون أساليب دفع غير مسبوقة للصفقات الكبرى.

في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام سيكون هناك تخلٍ كبير عن التعامل بالليرة السورية خلال المرحلة المقبلة، وسنشهد في الشمال السوري تحديداً نظام دفع متعدد العملات؛ يعتمد على الدولار الأمريكي للصفقات الكبرى والليرة التركية للسلع الرئيسية والمتوسطة السعر، وستبقى الليرة السورية على المدى القصير في التداول لجهة التعامل بالسلع البسيطة والرخيصة كالخضار والفواكه وبعض الأطعمة.

وسيكون مستقبل التعامل النقدي على المدى الأبعد رهناً بمصالح الفاعلين في هذه المنطقة وبمحصلة قوى الدفع المتعارضة، والتي منها مَن سيدافع عن الليرة التركية ومنها من سيدافع عن الليرة السورية، ومنها من يُفضّل نظام دفعٍ متعدد.

وسيتسبب دخول الليرة التركية للتداول في الشمال السوري بخلل ومشاكل في قضية التسعير والتداول، علاوة على مشاكل فنية تتعلق بوجود فئات العملة وتوافرها، لذا فإن المدى المتوسط وليس القصير سيشهد استقراراً في عمليات التسعير، ونشاطاً في حركة التجارة، ومزيداً من الاستثمارات التركية والسورية في الشمال السوري، مدفوعاً برغبة أنقرة بتنشيط المنطقة وإعادة جزء من اللاجئين الموجودين على الأراضي التركية.

كما ستساعد العملة التركية الموجودة في التداول على معرفة الحجم الحقيقي لنشاط المنطقة الاقتصادي وتيسر أمر الدراسة وتقييم الأضرار، وستساهم في ضبط الفوضى الأمنية التي يعتقد أن جزءاً كبيراً منها يعود لمسائل تتعلق بالدفاع عن مصالح ومكتسبات مالية، وسيكون المواطن السوري والتاجر في الشمال أكثر قدرة على تحديد الأسعار والحفاظ على القيم في حالة الليرة التركية.

وسيجد النظام السوري في هذه الحركة تهديداً لمصالحه الاقتصادية والسياسية، لذا فإنه سيسعى لإحداث فوضى أكبر على المدى المتوسط لتعطيل التطبيق الكامل لمثل هذه الخطوة، مستخدماً وسائل أمنية وأخرى نقدية مستعيناً بشبكة الصرافين أصحاب النفوذ المتواجدين في المنطقة.

وبالتالي لن تكون عملية التحول نحو الليرة التركية عملية سلسلة أو سهلة لأسباب تقنية واقتصادية، والأهم لأسباب تعود لتضارب مصالح الفاعلين من وراء هذه الخطوة، وسنشهد تصاعداً لوتيرة الحرب على هذه المساحة، حرباً قد لا تقل ضراوة عن العمليات العسكرية التي تجري على أرض الواقع.

الهوامش

[1] للمزيد راجع: تاريخ لبنان الاجتماعي 1914-1926، مسعود ضاهر، دار الفارابي، بيروت، لبنان.

[2] المرجع السابق، ص179.

[3] القطاع المصرفي السورية التاريخ والأبعاد، فارس منصور، كلمة بمناسبة رحيل المصرفي السوري الدكتور عزة طرابلسي، أيار 1999.

[4] تاريخ الليرة اللبنانية، الاقتصاد اللبناني: https://www.lebeconomyfiles.com/25270

[5] الليرة السورية في أدنى مستوى، عدنان عبد الرزاق، العربي الجديد، 2016/10/25: https://bit.ly/2Cut67w

[6] كلمة الأستاذ فارس منصور في عزاء المصرفي السوري الدكتور عزة طرابلسي، أيار-مايو 1999.

[7] IMF. Syria profile: https://www.imf.org/en/Countries/SYR

[8] راجع: أحمد برهان الدين باش أعيان السيرة الذاتية، دار الساقي، 2012، بيروت، لبنان.

[9] تاريخ الأقطار العربية 1917-1970، أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي، معهد الاستشراق، دار الفارابي، ص88 وحتى ص100.

[10] الأسباب العميقة لتدهور الليرة السورية، جوزيف ضاهر، 2020/1/31:
https://medirections.com/images/dox/DepreciationofSyrianPound-V04.pdf

[11] قانون النقد الأساسي للعام 2002، الباب الأول: مجلس النقد والتسليف، صفحة البرلمان السوري:
http://www.parliament.gov.sy/arabic/eindex.php?node=5596&cat=16125&nid=16125&print=1

[12] تصريح حاكم مصرف سورية المركزي، أديب ميالة، سمعها الكاتب بنفسه منه في 2010 في لقاء بكلية الاقتصاد بجامعة دمشق.

[13] أول مزاد علني: المركزي باع 5 مليون دولار للصرافين، من سورية، تشرين الأول/أكتوبر 2011:
http://www.fromsyria.com/index.php/economic/11662.html

[14] المرسوم 54 لعام 2013، البرلمان السوري:
http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=201&nid=4254&ref=tree&

[15] إغلاق عدد من مؤسسات الصرافة واعتقال مسؤولين، بزنس تو بزنس سوريا، تشرين الأول/أكتوبر 2013:
http://b2b-sy.com/news/14844/

[16] The coast of Dollar in Syria, Quartz, 5/8/2013:
https://qz.com/111726/the-cost-of-a-dollar-in-syria-three-years-in-jail/

[17] نقلت لجنة التفاوض في حي الوعر للأهالي بعد لقائها بمدير إدارة المخابرات العامة اللواء ديب زيتون في عام 2016 عن عرض قدمه لتصريف الدولار بالليرة السورية وفق سعر أعلى من سعر السوق.

[18] راجع أسباب انهيار الليرة كما شرحها بشار الأسد، الاقتصادية، 2019/11/15:
https://www.eqtsad.net/news/article/28029/

[19] أذكر أن بعض المدرسين في الجامعة قدموا رسائل لأعضاء مجلس الشعب وأرسلوا للوزراء والمسؤولين رسائل حول عدم كفاءة ميالة، وكان أبرز معارضي ميالة الدكتور إلياس نجمة أستاذ الاقتصاد المالي وخريج السوربون وسفير سورية السابق في عدة دول، حيث كان يرى نفسه الأنسب لاستلام المنصب.

[20] التجارة التركية: 15 ألف شركة سورية مرخصة في تركيا، بلدي، 2019/6/14: https://bit.ly/2VdEkns

[21] من دون استخدام احتياطي الدولار... كيف مولت سوريا احتياجاتها الضخمة في السنوات الأخيرة، وكالة سبوتنيك، 2019/5/21:
https://bit.ly/2YzCy2l

[22] سلاح الجو السوري يد النظام الطويلة، جريدة الشرق الأوسط، 2015/8/19: https://bit.ly/2VicXZI

[23] لمشاهدة فيديو رامي مخلوف: https://www.youtube.com/watch?v=oB-5ZYZB5rA

[24] النظام يصادر أملاك أيمن جابر، المدن، 2018/5/30: https://bit.ly/3i02YBV

[25] تقرير لقناة العالم الإيرانية أن هذه الحوالات بلغت عام 2016 أكثر من 2 مليار دولار: https://bit.ly/31dmuVx

[26] حجم الإنفاق الإيراني في سوريا، والمكاسب التي حققتها طهران، إيران واير، 2020/2/16:
https://iranwirearabic.com/archives/2667

[27] في بعض الحالات كانت العمليات تتم بالدولار ولكن بالعموم كانت عمليات البيع والشراء والتداول تتم بالليرة السورية.

[28] تربية إدلب توضح لعنب بلدي، عنب بلدي، 2020/2/26: https://www.enabbaladi.net/archives/366166

[29] دراسة ميدانية أجراها الباحث في شهر آذار /مارس 2017 في منطقة درع الفرات.

[30] راجع قرار ملزم بالتداول بالليرة التركية في الشمال السوري، عربي 21، 2015/11/6: https://bit.ly/31caZgW

[31] بعد مظاهرات واسعة.. محلي "تل أبيض" في الرقة يتراجع عن بيع الخبز بالليرة التركية، راديو وطن، د. ت:
https://watan.fm/news/syria-news/146334

[32] بيانات البنك المركزي التركي، إضافة لدراسة حول التضخم في تركيا:
A Short Review of the Long History of Turkish High Inflation, Aykut Kibritçioğlu, Ankara university, 2004.

[33] للمزيد حول موارد هيئة تحرير الشام راجع: خالد تركاوي، اقتصاد الحرب في سورية، مركز جسور للدراسات، 2018/11/16:
https://bit.ly/2VfFgYp